الخلاصة والتوصيات من الجلسات التشاورية[1] بين قيادات نسائية ليبية من الأحزاب السياسية ،المجتمع المدني، حقوقيات،أكاديميات،اعلاميات ومدافعات عن حقوق الإنسان مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حول المسار السياسي، العسكري، الإقتصادي وحقوق الإنسان
أكتوبر 2020

أولاً: مبادئ عامة حول آلية انعقاد الحوار السياسي الليبي

حول المشاركة ومعايير الاختيار :

- إشراك النساء متخصصات متمكنات ومستقلات في كل المسارات وفي اللجان التي سيتم تسميتها كما جاء في بنود القرار 1325 والقرارات 1889 و 2106 و 2122 المتممة له ، مع الأخذ بالاعتبار الفئات المهمشة من المهجرات، وذوي الإعاقة، والأقليات اللغوية.
- يجب مراعاة اختيار الاشخاص ذوى الخبرة (السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية) و استقلاليتهم لضمان عدم تأثير أي من الأطراف الفاعلة على الأرض.
- إدراج النساء الحزبيات ذوات الخبرة في العمل السياسي في كل المبادرات والبرامج السياسية.
- إدراج فئة النقابات المهنية والاتحادات العمالية وتمثيلها في جلسات الحوار السياسي، وبالأخص نقابة عمال ليبيا، النقابة العامة للمحامين ونقابة أعضاء التدريس.
- التأكيد على إدراج الشابات في مسار الشباب لضمان تمثيل الجيل الجديد من النساء في الحوار الحالي وعملية صنع القرار للمشاركة الفعالة في مسائل التصميم والحوكمة المستقبلية.

حول ضوابط جلسات ومخرجات ملتقى الحوار السياسي:

- تعزيز شفافية الحوار الليبي من خلال مشاركة كيفية تصميم المسارات وجلسات الحوار ومشاركة بيان صحفي على القنوات الليبية بشكل دوري حول سير الجلسات.
- التركيز على الشرعية لكل مخرجات ملتقى الحوار السياسي وغيره من المسارات، وكذلك ضرورة تعزيز آليات الحماية لهذه المخرجات لضمان نجاحها، ووضع خطط وضوابط تحسباً لأي طارئ أو لحالة عدم الاتفاق.
- يصاغ ما يتم الاتفاق عليه في المنتدى الحوار الليبي بصفته اتفاق جديد ويعتبر التوقيع عليه من قبل المشاركين فيه بمثابة تعديل للإعلان الدستوري المؤقت.

[1] أربعة جلسات تشاورية عبر تطبيق زووم ضمت 120 سيدة، تضمنت حضور نساء من الأحزاب والتكتلات والمبادرات السياسية، أكاديميات، ناشطات من المجتمع المدني، إعلاميات وخبيرات في القانون. حضرت الجلسات ممثلات عن الأمازيغ والطوارق والتبو وكذلك من المُهجرات والمغتربات . نسبة مشاركة الشابات في الجلسات تقارب 40%.

توصيات لمراقبة نتائج الملتقى:

- نوصي بإنشاء لجنة استشارية من النساء الخبيرات للبعثة (Experts advisory board) وذلك لتعميم منظور النوع الاجتماعي في مدخلات ومخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، وكل المسارات واللجان المنبثقة من اتفاقية برلين.
- على بعثة الأمم المتحدة تقديم ضمانات واضحة لضمان الحد من تجاوزات الأجسام السياسية القادمة في البلاد، وعدم ارجاع أولئك الذين تولوا مناصب سياسية وتنفيذية في السابق دون مساءلة ومحاسبة.

ثانياً: المسار الاقتصادي

حول ضوابط تسيير الجلسات ومخرجاتها:

- ضمان مشاركة المرأة الفعالة في المسار الإقتصادي وتعميم منظور النوع الإجتماعي في كل الخطط والإستراتيجيات المنبثقة عن هذا المسار.
- إيجاد آلية للتنسيق بين المسارات الثلاث وإدماجهم في نقطة معينة للتوصل لرؤية سياسية متكاملة، في الجانب الإقتصادي يلعب دور أساسي في الأزمة السياسية الليبية من خلال اقتصاد الحرب الذي يتغذى على حالة الفوضى والانقسامات السياسية، وعليه بدون دمج المسار الإقتصادي بالسياسي فإن نتائج هذه المسارات ستكون مبتورة ومشوهة.
- التنسيق بين المسار الاقتصادي ومخرجات المبادرات الإقتصادية الأخرى التي تدار عن طريق جهات مثل مبادرة الحوار الوطني المدارة من قبل الإسكوا بقيادة مجموعة من الخبرات الليبية.

سياسات داعمة للمرأة:

- ضرورة تخصيص ميزانية سنوية من قبل الحكومة لدعم مشاريع واستراتيجيات وبرامج تمكين المرأة والفتيات على المستوى الوطني والمحلي.
- وضع خطط وطنية لدعم النساء في القطاع الخاص وبالأخص في مجال الشمول المالي بما في ذلك تيسير الإجراءات المصرفية لمساعدتهن للوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

بخصوص الإصلاحات الإقتصادية:

- التركيز على وضع تشريعات وتنفيذ برامج لتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة والخاصة، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد المالي والإداري، وضرورة إشراك النساء في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج والاستراتيجيات.
- ضرورة إصلاح النّظام المصرفيّ، لإصلاح التشوهات في السياسة النقدية والمالية، وتنويع الاقتصاد ودعم عملية التّنمية الشاملة.
- وضع برنامج متكامل لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب، من خلال تحديد معدلات البطالة وتحديد قدرة استيعاب سوق العمل الحالي وتوقعات الاحتياجات للعمل وتأهيل الشّباب والشابات وتوفير فرص عمل لائقة لهم.
- العمل على تحديث واستحداث المؤشرات الإقتصادية التي تدعم عملية وضع السياسات على أسس سليمة على المدى القصير والطويل، مثل المؤشرات الداعمة للاستثمار الخارجي، ومؤشرات الناتج المحلي وتطوراته خلال السنوات الماضية، وتحديث معدل التضخم ومعالجة أسبابه وتحديد طرق علاجه.

حول اللامركزية:

- دعم اللامركزيّة الإدارية وتقوية قدرات البلديّات ودعم خبراتهم وإشراكهم فعليّا في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على المواطنين وذلك عن طريق تطبيق وتحديث قانون الإدارة المحلية 59 ولوائحه التنفيذية.
- الاهتمام بتطوير اللوائح الخاصة بالأقاليم الاقتصادية. لضمان توزيع عادل للعائدات النفطية عن طريق الادارة المحلية، حسب المناطق وتوزيع السكان.
- وضع الأطر التشريعية الاقتصادية لتفعيل حاضنات الأعمال في البلديات حسب قانون الإدارة المحلية.

ثالثاً: المسار الأمني

- يجب مراجعة **مسودة قانون تفكيك المليشيات ونزع السلاح الصادر عن المؤتمر الوطني العام** والنظر في امكانية تطبيقه في عملية نزع السلاح من التشكيلات المسلحة واستحداث أجسام أمنية موحدة وضمها للجيش الليبي.
- إدماج المرأة في المسار الأمني والعسكري وضمان مشاركتها الفعالة في اللجان الفرعية، لتقديم الاستشارات برامج نزع السلاح والتأهيل وبرامج الإصلاح الأمني وتخصيص ميزانية خاصة لدعم إدماج المرأة في الجيش والشرطة وتعميم المنظور الجندري في الاتفاقات الأمنية والعسكرية.
- دعم تحديث الأجهزة الأمنية تحت اشراف دولي لمعالجة تحديات محاربة الإرهاب.

- وضع تعريف دقيق للإرهاب ومراجعة قانون مكافحة الإرهاب رقم 3 لسنة 2014 ووضع برامج وطنية لمكافحة الإرهاب.
- نطالب **بالتزام حقيقي** من بعثة الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن لتطبيق حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا ومنع التسليح بأي شكل من الأشكال، وكما نطالب مجلس الأمن **بالالتزام بمحاسبة المعرقلين** لعملية استقرار ليبيا من **الأطراف الخارجية** وفرض عليهم عقوبات دولية حسب القوانين والأعراف الدولية.
- مراقبة عملية وقف إطلاق النار ومحاسبة الاختراقات.
- نوصي بتحديد عمل اللجنة العسكرية والأمنية فيما يخص المادة رقم 5 من اتفاق وقف النار بخصوص معايير خطاب الكراهية ، بحيث لا يتعارض تطبيقها مع مباديء حرية الإعلام وحرية التعبير والحريات الفردية.
- مشكلة ليبيا تكمن في انعدام الأمن ، ولذلك لابد من تحديد فترة تمهيدية لوضع مشروع أمني استراتيجي وطني لحل المجموعات المسلحة وارجاع الاستقرار للأجهزة الأمنية على البلاد **قبل** إجراء الإنتخابات.
- يجب على الحوارات السياسية حول توحيد المؤسسة العسكرية الأخذ بالتالي: أن تكون مؤسسة عسكريّة بإشراف السّلطة المدنيّة يتمثّل دورها في حماية الوطن وسيادته ووحدته شعبا وأرضا كما تحترم المؤسّسة العسكرية التّداول السلمي على السّلطة وتلتزم الحياد إزاء الشّأن السياسيّ ولا تتدخّل في الشؤون المدنيّة. وأن يتم تحديد الصلاحيات والمهام بين المؤسسة العسكرية وبقية الأجهزة الأمنية.
- دراسة تجربة كولومبيا وتجارب مماثلة لإيجاد تسوية للتشكيلات المسلحة الرافضة لعملية نزع السلاح والانضمام للمؤسسة العسكرية مع مراعاة مبادئ العدالة الانتقالية.
- يجب أن توضع آليات ومدة زمنية محددة للتنفيذ عملية نزع السلاح وإدماج التشكيلات المسلحة، وأن تتوحد قوات وطنية لحماية الموارد والمنشأت و التأكيد على وجود التشريعات والإجراءات التي تمنع احتكار أي طرف كان في السلطة أو خارجها مصادر الموارد للشعب الليبي.

رابعاً: العدالة، المصالحة وحقوق الإنسان

حقوق الإنسان :

- التشديد على أهمية مسار حقوق الإنسان وتعميم منظوره على المسارات الحالية .
- تفعيل الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحماية المرأة في عملية صنع القوانين المحلية. على سبيل المثال ، تنفيذ نهج يركز على الناجيات من العنف المرتبط بالنزاع وإدماج النساء بالكامل في قطاع الأمن وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2467 ، وتقديم خدمات الدعم المتخصصة للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضرورة إدراج ملف سجناء الرأي والمغيبين قسرياً لأجندة لجنة حقوق الإنسان والعمل على أن تكون أحد مخرجات الحوار خاصة بتوفير الحماية لهم وللعاملين على الدفاع عنهم.

- حماية النساء السياسيات والمشاركات في الحياة العامة، وتفعيل القوانين و الاجراءات الأمنية لحماية المراة، واتخاذ مايلزم ضد اشكال العنف ضدها وبالخصوص العنف الإلكتروني. وتفعيل القوانين والإجراءات اللازمة لصون حقوق المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان.

العدالة الإنتقالية:

- يجب التركيز على العدالة الانتقالية أولاً قبل المرور للمصالحة الوطنية، فلا يمكن المرور إلى المصالحة قبل محاسبة الجناة ممن قاموا بانتهاك القانون الدولي الإنساني ومخالفة القوانين والأعراف الدولية.
- جبر الضرر والعدالة بكل شفافية ووضوح لكل المفقودات و إنصاف ضحايا الحرب وخاصة ضحايا المقابر الجماعية من النساء في مدينة ترهونة، والعمل على إدانة كل من تعدى على الأموال والأرواح.
- والعمل على إدانة كل من تعدى على الأموال والأرواح.
- دعم جهاز القضاء مع التركيز على تعزيز التدابير اللازمة لضمان استقلاليته وحياديته، ووضع البرامج اللازمة لفرض سلطة القانون وإلزام الجميع بأوامر وأحكام القضاء.

المصالحة:

- استحداث مسار اجتماعي إنساني، تكون غايته اجتماعية يعمل على تنمية الهوية الليبية، و جبر الضرر الذي حدث للنسيج الاجتماعي ويعالج خطاب الكراهية من الناحية الاجتماعية مثل التمييز العرقي والجهوي، لابد أن يكون للنساء دور أساسي في وضع أسسه.
- يجب أن يتضمن المسار الاجتماعي الإنساني على ملف المصالحة الوطنية، والوساطة والمصالحة المحلية، وملف العدالة الإنتقالية.

خامساً: مخرجات الحوار: السلطة التنفيذية خلال المرحلة التمهيدية

- تمثيل ومشاركة النساء في المناصب السيادية التشريعية والتنفيذية والخدمية وعلى وجه الخصوص النساء من الأمازيغ، والتبو، والطوارق في الحياة السياسية والاقتصادية دون اقصاء أو تهميش وتمكين حقهن في المناصب القيادية بنسبة لا تقل عن 30%.
- توضيح معايير اختيار الشخصيات في السلطة التنفيذية والأجهزة السيادية التي سوف تنبثق عن الحوار السياسي القادم. مع ضرورة الابتعاد عن المحاصصة القبلية والجهوية في الاختيارات في مرشحي الحوار وفي المراكز المختلفة بالسلطات القادمة.
- السلطة التنفيذية الجديدة يجب أن يكون لهم مدة زمنية مشروطة ويمكن محاسبتهم و مقاضاتهم أمام القانون ويجب أن يتم اختيارهم بعيداً عن المحاصصة وبناء على الخبرات والقدرات تفاديا لأخطاء المستقبل.

- تعيين النساء في السلطة التنفيذية، مع التركيز على الدور الريادي للنساء المؤهلات من التكنوقراط القادرات على قيادة قطاعات اقتصادية وبنيوية وخدمية، وعدم حصرهم في الشوؤن الإجتماعية.
- نطالب بأنه في حال تم اختيار رئيس للمجلس الرئاسي وكذلك الحكومة بأن تكون أحد النواب إمرأة حتى نضمن تواجد حقيقي يسهم في صنع القرار وبناء الدولة.
- حيث أن احدى مخرجات الاتفاق السياسي بالصخيرات كان تعيين وحدة تمكين المرأة بالمجلس الرئاسي، وحيث أن وضع الوحدة تحت السلطة التنفيذية في الدولة أثر سلبياً في أعمالها، عليه فإننا نوصي بأن تكون على أجندة الحوار السياسي التالي: اعادة تشكيل وحدة تمكين المرأة لتشمل ثلاثة نساء من ذوات الخبرة في المجال، مستقلات سياسياً وقادرات على صنع تغيير على الأرض، وتكون مهمتهم الرئيسية تكييف وتعديل المقترح الإستراتيجي المعد من قبل قياديات ليبيات مع مكتب دعم المرأة في البعثة في سنة 2015 لإنشاء وحدة تمكين المرأة إلى مقترح لإنشاء مجلس للمرأة مستقل ويتبع السلطة التشريعية.
- إنهاء الصفة التشريعية المطلقة عن المجالس التشريعية الحالية، والإبقاء على دور تشريعي محدود بإصدار التشريعات المؤقتة ذات العلاقة بالمرحلة التمهيدية وعلى الأخص المعنية بالاستفتاء على الدستور والانتخابات العامة.
- الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة إصلاح تعنى بالملفات الخدمية لرفع معاناة المواطنون ولإعادة الثقة لدى المواطن حتى نضمن مشاركة حقيقية في الاستفتاء على الدستور.
- إصدار خارطة طريق حاسمة وواضحة ومحددة بفترة زمنية تعالج مؤشرات الهشاشة للدولة وتكون غير قابلة للجدل والاختلاف في التفسير .
- إشراك النساء كمراقبات لتنفيذ بنود الاتفاق.

سادساً: مخرجات الحوار: الدستور والإنتخابات

الدستور:

- وضع ضمانات للاستقرار الأمني والسياسي قبل الإستفتاء على الدستور لتهيئة البيئة الملائمة لخروج دستور توافقي يضمن حقوق إلى جميع الليبيين.
- دراسة إمكانية تحديد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد الاستفتاء على المسودة المعدة للدستور، وذلك للوصول لقاعدة دستورية يتم الأتفاق عليها،وإنهاء المراحل الإنتقالية.
- طرح اشكالية الدستور بشكل جدي، والوصول لحل توافقي حول أي مسودة سيتم الاستفتاء عليها، ودعم المجتمع المدني في تسيير النقاشات المجتمعية حول المسودات المقترحة. وأهمية تحديد أي عوائق محتملة ضد تشكيل أي هيئة جديدة لصياغة مشروع الدستور.
- لابد أن يدعم المسار الدستوري إنشاء مجلس أعلى للمرأة كهيئة مستقلة يضعها الدستور وتتبع للسلطة التشريعية.

- الاستفتاء على شكل الدولة الأمثل فى هذه المرحلة، وأي نظام سياسي قد يساعد على احداث الاستقرار السياسى والتوازن الاقتصادى ويحقق الوفاق بين الأقاليم مثل النظام الفيدرالية أو غيره.

الإنتخابات وتدابير بناء الثقة:

- ضرورة أن يشتمل قانون الانتخابات الجديد على حصة نسائية بنسبة لا تقل عن 30%.
- دعم مبادرات استطلاع الرأي حول سير الحوار الليبي وبالأخص تدابير بناء الثقة لإشراك المواطنين في العملية وبناء قاعدة شعبية للحوارات.
- دراسة إمكانية الذهاب إلى الملتقى الليبي الجامع الذي يتولى وضع مسارات تعالج كل الإشكاليات في السلطات الدستورية والتشريعية والتنفيذية ويعمل على وضع التدابير اللازمة لبناء الدولة وأسس العدالة الانتقالية وخطة لمشروع إنقاذ وطني وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة.